منوعات

MEDIA

أخبار

في اليوم العالمي لحرية الصحافة، أفاد المرصد العربي لحرية الإعلام بأن 35 صحافياً يقبعون في السجون المصرية، منهم 24 مسجوناً بقرارات حبس احتياطي تجاوز بعضها الحد الأقصى للمدد القانونية للحبس الاحتياطي، و11 محكوماً بأحكام قضائية.

نقلت «وول ستريت جورنال» مقرها الإقليمي من هونغ كونغ إلى سنغافورة، في قرار يلحظ صرف عدد من الموظفين. وأوضحت الصحيفة أن القرار اتُخذ في أعقاب إعادة شركات أجنبية أخرى النظر في وجودها في المركز المالي الدولي جنوب الصين.

أعلنت منصة إنستغرام، المملوكة لشركة ميتا، عن تحديثات جديدة لميزة «القصص» تشمل طرقاً تفاعلية جديدة لمشاركة الصور ومقاطع الفيديو والصوتيات، وذلك في إطار جهود تعزيز المحتوى الأصلي وزيادة التفاعل بين المستخدمين عبر «القصص».

أطلقت منصة إكس (تويتر سابقاً) ميزة جديدة تعمل على تلخيص الأخبار والقصص الشائعة في المنصة عبر مساعد الذكاء الاصطناعي «غروك». الميزة الجديدة لن تكون متاحة لكافة المستخدمين، بل سيستفيد منها فقط المشتركون في «إكس بريميوم».

الصحافيون التونسيون بين الترهيب والتفقير

تتصاعد المخاوف بين الصحافيين التونسيين، إذ سجلت عشرات الانتهاكات بحقهم خلال العام المنقضي، وصدرت في حق بعضهم أحكام بالسجن، بينما تواصل تهميش مؤسساتهم مالياً

تونس ـ **العربي الجديد**

نبهت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين من «تصاعد التهديدات ضد حرية الصحافة، إذ تواترت محاكمات الصحافيين على خلفية أعمالهم الصحافية، واستمرت التضييقات والتهديدات والاعتداءات عليهم»، وذلك في تقريرها السنوي للحريات الصحافية في تونس الذي أصدرته بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. وأفادت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، الجمعة، بأن الفترة الممتدة من 3 مايو/ أيار 2023 إلى 3 مايو/ 2024 «شهدت وضعاً استثنائياً للصحافيين، إذ تمت إحالتهم على خلفية أعمالهم في 39 مناسبة بقوانين زجرية كقانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، ومجلة الاتصالات، والمجلة الجزائية والمرسوم 54». وأصدرت المحاكم التونسية خلال الفترة المذكورة، «في سابقة خطيرة»، خمسة أحكام بالسجن في حق صحافيين ومعلقين، و«تمت هذه الإحالات على غير معنى المرسوم 115 المنظم للمهنة الصحافية، وساهم تغييب الهيئة التعديلية من طرف السلطة السياسية القائمة في تضاعف عدد الملاحقات القضائية»، وفقاً لما ذكرته النقابة في تقريرها السنوي الصادر الجمعة. كما سجلت النقابة خلال الفترة نفسها 211 اعتداءً على الصحافيين والمراسلين والمصورين، وأشارت إلى أن «السلطة السياسية واصلت اعتماد سياسة الانغلاق في وجه وسائل الإعلام، خصوصاً من رئاسة الجمهورية ومجلس نواب الشعب، فتم حجب المعلومات والتضييق على النفاذ إليها، ما ترك المجال العام خاضعاً لرواية وحيدة هي رواية السلطة، وانعكس ذلك على النقاش العام في البلاد وعلى حق المواطن في الحصول على المعلومات».

كذلك تواصلت، خلال الفترة نفسها، «سياسة تهميش مهنة الصحافة مؤسّسياً واقتصادياً واجتماعياً، عبر ترسيخ هشاشة التشغيل في القطاع (أجور متدنية، وغياب التغطية الاجتماعية، وتفاقم حالات الطرد والإحالة القسرية على البطالة للصحافيين، وعدم صرف الأجور)»، وفقاً للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين التي لفتت إلى أن تقريرها «يأتي في سنة تعيش فيها بلادنا على وقع استحقاقات انتخابية على غاية من الأهمية، وهي الانتخابات الرئاسية التي تفترض توافر مناخ تعددي ديمقراطي ومؤسسات مستقلة ومحايدة على غرار هيئة الانتخابات وهيئة التعديل السمعي البصري والمحكمة الدستورية، وتلعب فيها وسائل الإعلام، خاصة منها العمومية (الحكومية)، دوراً أساسياً في إرساء نقاش ديمقراطي، لضمان مشاركة سياسية واسعة ورأي عام انتخابي مستنير». وشددت النقابة على أنّ «التضييق المنهج والمؤسساتي على الحريات يعتبر المؤشر الأهم والأكبر على خطورة الأزمات التي يعيشها قطاع الصحافة والإعلام»، وأكدت أنها «تواصل الدفاع عن حقوق الصحافيين والحريات الأساسية التي يقتضيها الأداء المهني والحر للمهنة». وأوصت النقابة رئاسة الجمهورية التونسية ومجلس نواب الشعب والحكومة والجهات القضائية بـ«السهر على تعزيز حماية حرية التعبير والصحافة عبر مبادرات تشريعية تراعي التزامات تونس بحماية الصحافيين، وتضمن مكتسبات الحرية التي رسّخها الدستور التونسي، والقطع مع الممارسات التمييزية وتغييب وسائل الإعلام خلال التظاهرات الوطنية والدولية التي نظمتها رئاسة الجمهورية، وفتح الباب أمام التعدد والتنوع في التغطية الإعلامية ضماناً لتعزيز قيم الديمقراطية والنقد البناء، واعتبار القوانين المنظمة لحرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر أولوية للنظر بداية الفترة البرلمانية القادمة واعتماد مقاربة تشاركية في العمل عليها، والتسريع بالنظر في المبادرة التشريعية المقدمة من 40 نائباً حول تعديل المرسوم عدد 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال في اتجاه إلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر على الإنترنت والاكتفاء بالتشريع الجاري به العمل والمرتبط أساساً بحرية النشر وتحديداً المرسوم 115 المنظم لحرية الصحافة والطباعة والنشر، وتركيز آلية وطنية دائمة ومستقلة لرصد الاعتداءات المسلطة على حريّة الصحافة وحريّة التعبير لضمان الإنصاف والعدالة، وتقديم مبادرات تشريعية لتنظيم حرية التعبير وحرية الصحافة، وتعزيز الجانب الحمائي في إطار مقاربة تشاركية مع هياكل المهنة الصحافية ومجلس نواب الشعب، وإيقاف العمل بكل المناشير والمذكرات الداخلية التي تضع العوائق غير المشروعة أمام التداول الحر للمعلومات...». وبعد عرض التقرير السنوي في مقر النقابة، نظم الصحافيون التونسيون وقفة احتجاجية وتضامنية مع الزميلين محمد بوغلاب وشذى الحاج مبارك المسجونين بسبب عملهما، ودعوا السلطات التونسية إلى الإفراج الفوري عنهما.

> خمسة أحكام بالسجن في حق صحافيين خلال العام المنقضي

خلال وقفة للصحافيين التونسيين أمام مقر نقابتهم، 3 مايو 2024 (ياسين قايدي/الأناضول)

الصحافة في السودان: الرقابة تشتد والأمن معدوم

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

سجلت نقابة الصحافيين السودانيين نحو 400 حالة انتهاك لحقوق الصحافيين، بما في ذلك ست حوادث قتل، منذ بداية الحرب في البلاد العام الماضي، وفقاً لما كشفته في تقرير أصدرته الجمعة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. وفي تقريرها، شددت النقابة على أن الذكرى السنوية لليوم العالمي لحرية الصحافة «جاءت وسط أجواء من الحزن والدمار، حيث لا تزال آثار الحرب تلقي بظلالها على البلاد في العام الثاني من اندلاعها». وأوضحت النقابة أن الصحافيين في السودان يواجهون ظروفاً شديدة الصعوبة «وقد تكون من بين الأسوأ على الإطلاق خلال تاريخ الصحافة في البلاد الممتد لأكثر من قرن». وأكدت «أن حرية الصحافة ليست مجرد حق للصحافيين، بل هي حق للمجتمع بأسره». ودعت الجميع إلى تعزيز هذا الحق الأساسي وحمايته، وضمان بيئة عمل آمنة ومؤاتية لجميع الصحافيين، حتى يمكنهم أداء دورهم بحرية ومن دون خوف من التعرض للانتقام أو التهديد.

وأوضحت النقابة أن الصحافيين يتعرضون لكافة أشكال الانتهاكات منذ بداية الاقتتال بين طرفي الصراع في الخرطوم، حيث بلغ عددها ما يقارب 400 حالة انتهاك موثقة منذ بداية الصراع وحتى الوقت الحالي، بما في ذلك ست حوادث قتل. وبينت أن الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، بعد مرور عام عليها، أجبرت مئات الصحافيين والصحافيات على مغادرة مناطق النزاع المسلح ووطنهم بحثاً عن الأمان، كما تحاصرهم اتهامات التخوين والانتماء لأحد الأطراف المتحاربة، ما يهددهم بالاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري أو حتى الموت، وفقاً لتقلبات مزاج طرفي الصراع. وتواجه الصحافيات، بصورة خاصة، مخاطر أكبر بسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي. ونتيجة لذلك، شهدت المدن والولايات التي شهدت المواجهات تقلصاً في أعداد الصحافيين الموجودين فيها، وأدى هذا التقلص في أعداد الصحافيين إلى حالة من التعتيم الإعلامي. انخفض عدد الصحافيين في العاصمة الخرطوم إلى أقل من مائة صحافي وصحافية، وفي ولايات دارفور يبلغ عددهم نحو 60 صحافياً، وأقل من 20 في ولاية الجزيرة. وينعكس هذا الواقع أيضاً على ولايات كردفان. وأضافت النقابة أنه في ظل هذا الوضع المزري، أصبح الصحافيون والصحافيات في مناطق النزاع والمناطق التي تخضع لسيطرة أحد طرفي الحرب غير قادرين على التنقل بحرية من منطقة إلى أخرى أو داخلها لغرض التغطية الصحافية. ويعزى ذلك إلى عدم وجود الحماية بسبب عدم التزام الأطراف المتحاربة بالاتفاقيات الدولية الملزمة لهم التي تضمن احترام حرية الصحافة والتعبير، وحماية وسلامة الصحافيين والصحافيات، وضمان حقهم في التغطية الصحافية المستقلة للنزاعات المسلحة. وأشارت النقابة إلى أن هذا الوضع يجعل من التغطية الصحافية والعمل الصحافي المهني والمستقل، ونقل الحقائق والمعلومات الدقيقة والمرئية، أمراً نادراً وصعباً في كل الأوقات. وحذرت من أن «هذا الإظلام الإعلامي سيشجع على تزايد الانتهاكات وتراجع التغطيات المهنية، لصالح خطاب الحرب والكراهية والتضليل الذي يفتت الوحدة المجتمعية ويفتح الباب أمام سيناريوهات مظلمة».

وجددت التزامها الدائم بمواصلة النضال من أجل حرية الصحافة وحرية التعبير، وأعلنت عن إطلاق خطة عمل مستقبلية تهدف إلى تعزيز حماية الصحافيين وصونهم من التهديدات والانتهاكات.

وفي سياق متصل، أصدرت «مراسلون بلا حدود» تصنيفها لحرية الصحافة لعام 2024 الجمعة، واحتلت السودان المرتبة 149 من أصل 180 بلداً، ولفتت المنظمة إلى أنه «منذ اندلاع الصراع في 15 إبريل/نيسان 2023، بين الجيش النظامي والقوات شبه العسكرية التابعة لقوات الدعم السريع، تزايدت بشكل حاد التهديدات والاعتداءات والانتهاكات ضد الصحافيين، ما دفع الكثير منهم للجوء إلى الدول المجاورة».

> قتل ستة صحافيين منذ بدء الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع

دفعت الحرب الكثير من الصحافيين إلى النزوح أو اللجوء إلى الدول المجاورة، 22 يونيو 2023 (فرانس برس)

فيلم

«يوميات طهران» فيلم إيراني جديد يعرض في فرنسا، يعكس وقائع عيش في بيئة متشدّدة، بسرده قصص أناسٍ في يومياتهم، وتفاصيل مستلّة من حقائق بيئة واجتماع وعلاقات

يوميات طهران

محتوى ممتع عن أفرادٍ يعانون تشدّد مجتمعهم

باريس ـ **ندى الأزهري**

تسجيل حوادث يومية من طهران عن عبء الحجاب، وتدخّلات شرطة الأخلاق، والفساد والتحرش وفرض مظاهر التديّن، والرقابة على الأفلام، وشروط التوظيف المرتبطة بكفاءة دينية، هذا كلّه عاديّ، طُرح سابقاً في عشرات الأفلام الإيرانية. تقديم قصص قصيرة مستقلّة في فيلم واحد، هذا أيضاً ليس جديداً، حُسْن إدارة الممثلين، إلى درجة لا غبار عليها، أمرٌ مُعتاد في السينما الإيرانية كذلك. إذاً، ما الذي جعل «يوميات طهران» (2024)، للمُخرجَين علي عسكري وعلي رضا خاتمي، فيلماً إيرانياً مُبتكراً، وممتعاً بمحتواه، ومفاجئاً بأسلوبه، ومدهشاً بأداء ممثليه؟

من خلال لوحات، تُسلّط الضوء على أفراد ونظام، وتغمرُ المتأمّل فيها بملامح من الحياة اليومية لطهران، تتوضّح استحالة الحوار بين طرفين. في كلّ لوحة من «آيات أرضية» (الترجمة الحرفية للعنوان الإنكليزي: Terrestrial Verses، المترجم حرفياً عن العنوان الفارسي)، أو «يوميات طهران» (العنوان الفرنسي)، بطلٌ واحد في مواجهة شخص ما غير مرئيّ، يصل صوته من خلف الكاميرا. صوت رجل، غالباً، يصل عميقاً وحاداً وباردا. يُفترض بصاحب الصوت أنْ يكون ممثلاً للدولة، أو ناطقاً باسمها. كلّ قصةٍ مشهدٌ واحد في مكان الحدث، الذي يكون هيئة حكومية (مكتب السجل المدني، مكتب هندسي، مركز الشرطة، هيئة الرقابة على الأفلام، إلخ)، أو شركة خاصة، أو مدرسة، أو متجر.

لوحات سينمائية عدّة تُسلّط الضوء على أفراد ونظام

في كلّ قصة، شخصية مختلفة: رجلٌ يُسجّل ولادة ابنه، وأمٌ تبحث لابنتها الصغيرة عن لباس مدرسيّ لائق، وطالبة تُستدعى إلى الإدارة لسبب «أخلاقي»، وشابّة تُعطى مخالفة مرورية، وأخرى تذهب إلى مقابلة عمل، وشاب موشوم يريد استلام رخصة قيادة، ورجل عاطل عن العمل يستجيب لإعلان، ومخرج يطلب تصريحاً للتصوير، وامرأة تبحث عن كلبها. تسعة وجوه للحياة اليومية في طهران، تُصوّر شخصياتها في مشاهد متسلسلة. استكشافات (77 دقيقة). تنصبّ اللقطات فيها بأكملها على الشخصية، وردود فعلها أمام ما تسمعه من محاورها. ترتسم تلك الردود بتعابير وجه، أو حركة جسد، أو ردّ ذكي. كلّها، دائماً، في مكانها الصحيح، وموزونة بدقّة متناهية. الصورة شديدة النقاء والتقشّف. محيط بارد وحيادي الألوان، وخالٍ مما يُحيد الأنظار عن بطل، يقع دائماً تحت الضوء، في مركز العدسة في لقطات ثابتة ومُقرّبة، كالحاصل مع السيدة صاحبة الكلب الضائع، الغارقة في ألوان زاهية وزينة ظاهرة في مركز للشرطة؛ أو واسعة كتلك التي تظهر الفتاة المرتبكة في محيط مناسب لتحرّشات صاحب العمل.

لا تحيد الكاميرا عن بطلها لحظةً واحدة. لا حركة حوله. لا عابر، ولا مقيم. الشخص المقابل بطل ثان، خارج الإطار، لا يظهر، مُعزّزاً بذلك انطباعاً بالآلية والبرودة من خلال صوته. كلّ كلمة في الحوار بين اثنين موظّفة بذكاء شديد. أخذٌ وردّ بين شخصين، مليئان (الأخذ والردّ) بإيحاءات وفخاخ، عن موقف ما تتعارض فيه إرادة شخص مع محرّمات في البلد. حوار يتّسم بروح دعابة فائقة في رهافتها، مُشيرةً إلى أوضاع عبثية يعيشها الفرد في طهران اليوم.

إنْ كانت تلك مُثيرة لدهشة أو نفور، فإنّ تعامل الكتابة (عسكري ورضا خاتمي) والإخراج معها يتمّ بخفة مبهرة في سخريتها وطرافتها، وفي تعبيرها الواقعي عن وضع قريب بمدلولاته من اللامعقول. الفكاهة سلاحُ إدانة هائلة، ووسيلة للتغلّب على العجز. في معظم المشاهد، حوار عبثي (مع بعض مبالغة) مُثير لضحك. مثلاً: مشهد الفتاة الصغيرة، ذات الأعوام الثمانية، في المتجر، وهي تنطّ لاهية على إيقاع موسيقى تصلها من سمّاعات، تفصلها عن نقاشات جديّة لأمّها مع البائعة، حول نوع الحجاب المدرسي والمعطف الطويل، ومدى ملاءمتهما للمشاركة في حفلة المدرسة. الصغيرة لا تعي كلّ هذا النقاش حول حجابها الإلزامي، غير الضروري برأيها.

مشاكل يواجهها الإيرانيون، بين الفرد والإدارة، وما تفرضه من قواعد دينية. مثلاً: تقود ضدّ السيارة من دون حجاب. حلقت شعرها بالكامل، لتردّ على حجّة شرطة الأخلاق. العامل المتقدّم للوظيفة يُطلب منه شرح أركان الإسلام، وتبيان معرفته بالوضوء (مع بعض مبالغة، لكنّها مُوظّفة بذكاء شديد، بحيث يمكن تصديقها). العجوز التي تجد في كلبها صحبةً تُخفّف من وحدتها، لكنْ لا أحد في مركز الشرطة يعبأ بالكلاب الضائعة، لا سيما أنّ تربية الكلاب ممنوعة في إيران (هذا لا يمنع أفراداً من فعل ذلك).

في «يوميات طهران» أيضاً مشاكل لا يواجهها الإيرانيون وحدهم، لكنّ نقاشها مع المسؤولين يجعلها تبدو كأنّها وجدت خاصةً في هذا البلد. مثلاً: فاترة، التي تتعرّض للتحرش، وقبولها في العمل مشروط بخضوعها (تكفي نظرة على ما يحدث في عالم السينما في الغرب اليوم). تدخّل الإدارات الرسمية الإيرانية في منح أسماء المواليد، وهذا بات مُطبّقاً حتى في الغرب (فرنسا مثلاً). هذا المشهد، الذي يُستهلّ به الفيلم (مع مشهد الاختبار الديني)، من أجمل الحوارات وأكثرها متعة وذكاءً وتعبيراً عن تناقضات. ففي إيران، تُمنع الأسماء غير الإيرانية، وحين يُصرّ أب على اسم دافيد، يبدأ حوار لا مخرج منه مع الموظّف. يقترح هذا أسماء أخرى، حسين مثلاً. لكنّ، هذا أيضا ليس اسماً إيرانياً، يرد الأب. كذلك مشهد حوار مخرج مع موظّف الرقابة، الذي طالما تحدّث عنه السينمائيون الإيرانيون، مُجسّداً هنا بكلّ طرافته. واقع السينمائيين ومعاناتهم من تغيّر السياسة الرقابية باستمرار، لتتلاءم مع الظروف السياسية والاجتماعية.

«يوميات طهران»: قصص أفراد في مجتمع متشدّد (الملف الصحافي)

مجادلات ذكية

قوة الحوار، في هذا الفيلم، الثاني لعلي عسكري (1982) بعد «إلى الغد» (2022، الصورة)، تمثّلت في كونه مجادلات ذكية بين طرفين، ليس فيها قوي وضعيف، وذكي وغبي، بل نقاشات مدروسة في كلّ مناسبة، وأهدافها صريحة أحياناً، ومموّهة أحياناً أخرى، تتناول فرض المعاني الدينية، والتمسّك بحرفية المنع، واستغلال الهوامش لكلّ تناقض في أقوال المسؤول وادّعاءاته، لينتهي الأمر بقبول المفروض، مع كلّ ما يمثّله من عبثية.

متابعة

جائزة للصحافيين الفلسطينيين

الصحافي الغزي سامي شحادة بعد استهدافه من قبل الاحتلال، إبريل 2024 (أشرف عمرة/ الأناضول)

لندن ـ **العربي الجديد**

منحت منظمة «يونسكو» التابعة للأمم المتحدة، جائزتها لحرية الصحافة للصحافيين الفلسطينيين في قطاع غزة، الذي يتعرض لحرب إبادة خلّفت عشرات آلاف الشهداء والجرحى. وقال ماوريسيو فايبل، رئيس لجنة التحكيم الدولية، للإعلاميين: «في مثل هذه الأوقات المظلمة والبائسة، نود أن نشارك رسالة تضامن واعتراف قوية مع الصحافيين الفلسطينيين الذين يغطون هذه الأزمة في مثل هذه الظروف المأساوية». ويواصل الاحتلال الإسرائيلي جرائمه بحق الصحافيين وسط حرب الإبادة التي يشنها على الفلسطينيين في غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، إذ اعتقل العشرات، ودمر المؤسسات الإعلامية المحلية والدولية، ويواصل منع المراسلين الأجانب من الدخول إلى القطاع. والخميس الماضي، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة ارتفاع عدد الصحافيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال منذ 7 أكتوبر الماضي إلى 141، عقب استشهاد محمد الجمل في قصف إسرائيلي استهدف منزله في محافظة رفح جنوبي القطاع. وفي آخر إحصائية، أعلنت وزارة الصحة في غزة ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 34596 شهيداً و77816 مصاباً منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وأشارت إلى أنه ما زال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم.

وفي مارس/آذار الماضي، بلغت حصيلة الجرائم الإسرائيلية بحق الصحافيين، خلال شهر واحد فقط، 105 جرائم، إذ تعمد الاحتلال استهداف العاملين في هذه المهنة، في محاولة منه للتعتيم على جرائمه المتواصلة بحق الفلسطينيين. وقد أكد بيان صادر عن نقابة الصحافيين الفلسطينيين مواصلة الاحتلال جرائمه بحق الصحافيين الفلسطينيين، «من خلال ارتقاء زملاء شهداء بنيران جيش الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك رفع وتيرة الاستهداف للصحافيين في مؤسساتهم ومنازلهم وفي ميدان العمل والتغطية الصحافية» خلال شهر مارس.

وفي السياق نفسه، كشفت نقابة الصحافيين الفلسطينيين أن جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتقل نحو مائة صحافي فلسطيني منذ بداية العدوان على قطاع غزة حتى إصدار البيان. وأفاد بيان للجنة الحريات التابعة للنقابة بأن من بين الأسرى المائة، كان هنالك نحو عشر صحافيات تعرضن للاعتقال، وما زالت أربع منهن في سجون الاحتلال. وأظهر البيان أن شراسة الاستهداف بالاعتقال كانت في شهري أكتوبر ونوفمبر/تشرين الثاني الماضيين، حين اعتقل نحو 50 من الصحافيين تعسفياً، فيما لا يزال نحو 40 منهم في السجون الإسرائيلية. وأشار البيان إلى أن معظم الصحافيين تعرضوا للضرب لحظة الاعتقال رغم وجود حالات مرضية بينهم، ولم يتلقوا أي نوع من العلاج والمتابعة الصحية، ما يهدد حياتهم، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الأسرى والأسيرات في السجون، حيث يتعرضون للضرب والإهانة والتهديد والحرمان من أبسط الحقوق بزيارات الأهل والمحامين، وكذلك منع الصليب الأحمر من زيارتهم في مخالفة واضحة لمواثيق جنيف وكل الأعراف الدولية.

وبينما لا يزال الاحتلال يفلت من العقاب في جرائم قتل الصحافيين، تعمل المنظمات الدولية المعنية بحرية وحقوق الصحافيين على تقديم دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية، ومن بينها منظمة مراسلون بلا حدود، لكن كلها لا تزال من دون أي جدوى حقيقية في حماية الصحافيين أو محاسبة الاحتلال.

اعتقل الاحتلال منذ السابع من أكتوبر نحو 100 صحافي فلسطيني

الفضاء

الصين تطلق مساراً لجمع أتربة وصخور من القمر

أطلقت الصين يوم الجمعة المسبار الفضائي تشانغي ـ 6 لجمع عيّنات من الجانب البعيد من القمر، في مهمة أولى من نوعها في العالم تشكل خرقاً علمياً بارزاً في إطار برنامج البلاد الطموح لاستكشاف الفضاء. وانطلق صاروخ يحمل المسبار تشانغي ـ 6 من مركز وينتشانغ لعمليات الإطلاق الفضائية في جزيرة هاينان الاستوائية (جنوب)، وفقاً ما أشار مراسلو وكالة فرانس برس قرب الموقع. وتجمّع مئات المتفرجين في نقطة مجاورة لمشاهدة أحدث تقدّم في البرنامج الفضائي الصيني. وأشادت وكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا التي تديرها الدولة الصينية بعملية الإطلاق، ووصفتها بأنها «أول مهمة من هذا النوع في تاريخ الاستكشاف البشري للقمر». في المقابل، قال مساعد كبير مبتكري مهمة تشانغي ـ 6 وانغ كيونغ لوكالة شينخوا إن «المهمة بمجملها تتضمن تحديات كثيرة، مع ترابط بين كل المحطات، وهي متعبة على الصعيد العصبي». وهذه أحدث الخطوات ضمن المشروع الفضائي الصيني، الذي تقول واشنطن إن بكين تستخدمه لتموليه برنامج فضائي عسكري تحت ستار برنامج مدني. وتهدف مهمة «تشانغي ـ 6» إلى جمع حوالى كيلوغرامين من العيّنات القمرية من الجانب البعيد للقمر وإعادتها إلى الأرض لتحليلها. وهذه مهمة معقدة تقنياً، وتستغرق 53 يوماً، وتتمثل بشكل خاص في إطلاق مسبار إلى هذا النصف من القمر الموجود بشكل دائم في نقطة غير ظاهرة للأرض. وقال نائب مدير المركز الصيني لاستكشاف القمر وهندسة الفضاء جه بينغ للصحافيين إن «تشانغي ـ 6 سيجمع عيّنات من الجانب البعيد للقمر للمرة الأولى». وفي عام 2019، أرسلت الصين مركبة على الجانب البعيد من القمر، لكنها لم تعد بأيّ عيّنات. ومن المتوقع أن يهبط المسبار في الحوض الضخم المعروف بالقطب الجنوبي ـ إيتكين، وهو إحدى أكبر حفر الارتطام المعروفة في المجموعة الشمسية. وبمجرد وصوله إلى هناك، سيجمع التربة والصخور القمرية وسيجري تجارب في المنطقة التي يهبط فيها. وبعد إنجاز المهمة، يُفترض إعادة المسبار إلى الأرض والهبوط في مركز وينتشانغ لعمليات الإطلاق الفضائية.

وكان الرئيس شي جين بينغ قد أعطى دفعاً قوياً لـ«حلم الفضاء» الصيني. وقد ضخت الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مليارات الدولارات في برنامجها الفضائي العسكري من أجل اللحاق بالولايات المتحدة وروسيا. وسجلت بكين نجاحات عدة في هذا المجال، أبرزها بناء محطة تيانغونغ («القصر السماوي») الفضائية، حيث أرسل طاقم جديد من ثلاثة رواد فضاء الأسبوع الماضي. كذلك نجحت الصين في إرسال مركبة جوالة إلى سطح المريخ، وهي كذلك ثالث بلد في العالم يرسل إنساناً إلى الفضاء بوسائله الذاتية. وتخطط الولايات المتحدة لإرسال رواد فضاء إلى القمر في عام 2026 من خلال مهمة أرتيميس 3، كذلك تخطط الصين لإرسال بشر إلى هناك بحلول عام 2030.

يثير التقدم السريع لبرنامج الفضاء الصيني القلق في واشنطن

وقد استُبعدت الصين من محطة الفضاء الدولية منذ عام 2011، عندما منعت الولايات المتحدة وكالتها الفضائية (ناسا) من التعاون مع بكين. ثم طورت الصين مشروع المحطة الفضائية الخاصة بها. ويثير التقدم السريع لبرنامج الفضاء الصيني القلق في واشنطن. ففي إبريل/ نيسان الماضي، أكد رئيس وكالة ناسا بيل نيلسون أن الولايات المتحدة منخرطة حالياً في «سباق» مع بكين. وقال أمام لجنة الإنفاق بمجلس النواب في واشنطن: «نعتقد أن جزءاً كبيراً مما يسمونه برنامجهم الفضائي المدني هو في الواقع برنامج عسكري». وتشكل «تشانغي ـ 6» المهمة الأولى من بين ثلاث مهمات غير مأهولة إلى القمر تخطط الصين لإنجازها خلال هذا العقد. بعد ذلك، ستستكشف مهمة «تشانغي 7» القطب الجنوبي للقمر بحثاً عن الماء، بينما ستحاول مهمة تشانغي 8» تحديد الجدوى الفنية لبناء قاعدة على القمر الطبيعي للأرض، حيث تقول بكين إنه سيُنتهى من «النموذج الأساسي» بحلول عام 2030. وبحسب العلماء، فإن الجانب البعيد من القمر -الذي يطلق عليه هذا الاسم لأنه غير مرئي من الأرض، وليس لأنه لا يلتقط أشعة الشمس أبداً- يُعدّ واعداً للغاية من الناحية البحثية.

(فرانس برس)

المسبار الفضائي تشانغي ـ 6 قبيل إطلاقه (Getty)

على الشبكة

5450 انتهاكاً للمحتوى الفلسطيني في 4 أشهر

رصد مركز صدى سوشال الفلسطيني أكثر من 5450 انتهاكاً للمحتوى الرقمي الفلسطيني، بين شهري يناير وإبريل 2024

رام الله ـ **العربي الجديد**

في اليوم العالمي لحرية الصحافة أصدر مركز صدى سوشال الفلسطيني، تقريره الثلث الأول من عام 2024 حول استمرار الانتهاكات الرقمية بحق الصحافيين الفلسطينيين، أثناء ممارسة عملهم وتغطية حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وبحسب التقرير تنوعت الانتهاكات في الفضاء الرقمي بين الانتهاكات الرقمية للمحتوى، ومواجهة خطاب الكراهية، وفقدان البيانات، ومحاولات الاختراق، وانتهاك الخصوصية وتفتيش حساباتهم الرقمية.

ورصد المركز أكثر من 5450 انتهاكاً للمحتوى الرقمي الفلسطيني، تنوعت بين المنصات المختلفة: 32 في المائة على «إنستغرام»، و26 في المائة على «فيسبوك»، و16 في المائة على «واتساب»، و14 في المائة على «تيك توك»، و12 في المائة من الانتهاكات على منصة إكس. وأوضح «صدى سوشال» أن 73 في المائة من الانتهاكات طاولت المواد المرئية (الصور والفيديو) المتعلقة بتوثيق الإبادة بحق الفلسطينيين. كذلك وثق «صدى سوشال» أكثر من 13 ألف خطاب تحريضي بحق الفلسطينيين، كانت العناوين الأساسية فيها: منع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، والتحريض ضد الأسير باسم خندقجي قبل وبعد حصوله على جائزة الرواية العربية، والدعوة لإعدام الأسرى الفلسطينيين التي بدأها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، والدعوات للهجوم على القرى الفلسطينية في الضفة الغربية لا سيما الواقعة بين مدينتي رام الله ونابلس.

وشكل الصحافيون والصحافيات في فلسطين بصفتهم الشخصية ما مجموعة 26 في المائة من مجمل الانتهاكات الرقمية في الفترة الواقعة بين 1 يناير/ كانون الثاني و30 إبريل/ نيسان 2024، فيما نالت المؤسسات الإعلامية نسبة 13 في المائة من الانتهاكات الرقمية في الفترة نفسها. وجاءت الانتهاكات على شكل حذف المنشورات وتقليل الوصول، يليها حذف الحسابات بشكل كامل.

وواجه 7 من بين كل 10 صحافيين أكثر من نوع من الانتهاكات الرقمية بين خطاب التحريض والكراهية وانتهاك المحتوى الفلسطيني وانتهاكات الأمن الرقمي. وقد استقبل «صدى سوشال» أكثر من 935 شكوى من صحافيين عن محاولات اختراق على حسابات منصات التواصل تركزت على منصات شركة ميتا (فيسبوك وإنستغرام، وبشكل أكبر واتساب)، وتلقى 130 شكوى من صحافيين عن خطاب تحريضي باللغة العبرية عبر رسائل خاصة على تطبيق واتساب والرسائل SMS وتعليقات على منشورات إخبارية على منصات التواصل الاجتماعي، و4 حالات اعتقال لصحافيات وصحافي بتهمة التحريض على منصات التواصل الاجتماعي. ولمواجهة الخطاب التحريضي وانتهاكات الأمن الرقمي، عمل صدى سوشال خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، على تطوير «قناة ساخنة»، بعد عقد لقاءات مع مؤسسات حقوقية وقانونية وتنفيذية ومعنية بشؤون الأسرى في فلسطين، لتقديم الدعم النفسي والقانوني لمن يحتاجه من المستخدمين الفلسطينيين والشرائح المهنية المختلفة وبما يشمل النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال الإبلاغ عن الانتهاك عبر موقع صدى سوشال الإلكتروني.

واجه 7 من بين كل 10 صحافيين أكثر من نوع من الانتهاكات (علي خالف/ فرانس برس)